محضر تقريري للجلسة ١٠ /١/٢/١٥

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية العاشرة من الفترة الأولى للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الخامس عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء بتاريخ ٢٤ / ذو القعدة /١٤٤١هـ الموافق ١٥ / يوليو /٢٠٢٠م .

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب) استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه.

ثم استمع المجلس من الاخ/ رئيس لجنة التنمية والنفط الى تقرير موجز عن نتائج زيارة لجنة التنمية والنفط المكلفة بزيارة المنافذ للاطلاع على اوضاع ناقلات النفط المحتجزة في المنافذ موكدا بأنه سيقدم تقرير كاملا عن نتائج الزيارة في جلسة قادمة.

ثم اشار الأخ/ الرئيس الى عدم الرهان على الامم المتحدة كونها خيبت امال الشعب اليمني فيما يتعلق بوضع حد للجرائم التي يرتكبها تحالف العدوان بحق الشعب اليمني ومنها جريمة استمرار حجز السفن المحملة بالمشتقات النفطية ولم يجني منها الشعب اليمني سوى الخذلان .. مشيدا بالجهود التي يبذلها القائمين على شركة النفط في سبيل توفير المشتقات النفطية.

بعد ذلك استمع المجلس الى رد الأخ/ مدير عام شركة النفط على الاسئلة الموجهة للأخ / وزير النفط من الاخوة الاعضاء (علي الزنم وخالد العنسي وصالح ابو عادل) حول أسباب أزمة المشتقات النفطية ووجود السوق السوداء وعدم انخفاض الأسعار تماشياً مع انخفاض الأسعار العالمية .. حيث اشار الأخ/ مدير الشركة بأن سبب أزمة النفط هو احتجاز دول العدوان سفن المشتقات النفطية وعددها (١٥) سفينه محمله بمواد نفطية بما يقارب (٤٠٠) الف طن من مادتي البنزين والديزل اي ما يعادل (٥١٠) مليون لتر ولاتزال محتجزة عرض البحر امام مياه جيزان .

وفيما يتعلق بوجود (٣٠٠) قاطرة في المنافذ البرية الموقتة أوضح أنه تم النزول للمنافذ مع لجنة التنمية والنفط بالمجلس واطلعوا على الواقع ووجدوا عدد(١٤) قاطرة فقط في منفذ الجوف الجمركي وقاطرة واحدة في منفذ البيضاء اما البقية فهي عبارة عن دينات للاستخدام الشخصي في براميل وخزانات.

وفيما يتعلق باسباب عدم انخفاض اسعار المشتقات النفطية رغم انخفاضها عالميا اضاف أنه حدث بالفعل انخفاض عالمي في اسعار النفط خلال الاشهر الخمسة الماضية حيث وصل سعر البرميل الى ما يقارب

(١٥) دولار في شهر ابريل وحاليا اسعار البورصة للبرميل البترول عالميا حوالي (٤٥) دولار للبنزين و(٤٨) دولار للديزل فقد قامت الشركة بشراء كميات كبيرة من المشتقات النفطية مستغلة الانخفاض العالمي لبيعها بأسعار مخفضة وهي الكميات الموجودة في الـ(١٥) سفينة المحتجزة حاليا حتى الآن من قبل تحالف العدوان وقد تم عمل متوسط سعر للشحنات القادمة في شهر يناير بما يقارب (٦٠) دولار للسفن المحتجزة حاليا والتخفيض الى السعر المتوسط او المنخفض حاليا والمقر من الشركة وكان لدينا نية لتخفيض اكثر لكن فترة احتجاز هذه السفن تجاوزت حتى الان ما يقارب (١١٦) يوما لأول سفينة و(٦٩) يوما لأخر سفينة ولم يسمح تحالف العدوان بإدخال اي سفينة عدا سفينة بترول واحدة فقط الى ميناء الحديدة وسفينة اخرى محملة بمادة الديزل والسفن المحتجزة حاليا هي كمية تغطي احتياج شهر ونصف فقط لاغير وهذا الاحتجاز يحرم الشعب اليمني من الاستفادة من انخفاض السعر عالميا كما ان الشركة تتكبد خسائر باهضة جراء احتجاز العدوان لهذه السفن وتتحمل تكاليف ايجار السفن ولكن نوكد انه لايوجد نية لرفع اسعار البترول وتحميل المواطن فالسعر الحالي سيظل مستقر حتى نفاذ الكميات الحالية المتواجدة في السوق او المحتجزة عرض البحر من قبل العدوان.. كما نوكد ان السبب الرئيسي في عدم انخفاض اسعار النفط في اليمن رغم انخفاضها عالميا ناتج عن كون الشركة عاجزة عن مواكبة الاسعار العالمية بسبب احتجاز العدوان للسفن النفطية ولو كانت السفن المشتراه من اليمن تصل الى الميناء دون احتجازها من قبل العدوان لتم مواكبة الانخفاض العالمي والاستفادة منه بشكل يلمسه المواطن ويعود بالنفع عليه ولكن الاحتجاز هو المشكلة وحاليا السفينة ايتاسي وصلت فترة احتجازها ما يقارب (١١٦) يوم وكنا قد اشترينا الكمية النفطية التي تحملها هذه السفينة في ذاك الوقت بما يقارب (٢٥) دولار للبرميل لكن تكاليف وغرامة ايجار السفينة هو بسبب احتجاز العدوان كما ان احد اسباب احتجاز السفن النفطية من قبل العدوان هو بهدف رفع كلفتها على الشركة حتى لا يستفيد المواطن منها وتعجز الشركة امام الشعب اليمني وكذلك لإيجاد فجوة بين المواطن والقيادة .

وعليه نطلب من مجلسكم الموقر الوقوف مع شركة النفط خصوصا هذه الفترة التي دقت فيها الشركة ناقوس الخطر واذا ماستمر احتجاز السفن فان الفترة القادمة ستكون اخطر بكثير وتزيد ازمة المشتقات النفطية اذا ان الكميات الحالية في السوق لن تغطي سوى ما يقارب سبعة ايام فقط ولدينا لقاء مع منظمة الصليب الاحمر التابع للأمم المتحدة لاطلاعهم على الوضع الحالي .

ثم عقب الأخ/ علي الزنم على ما ورد من الاخ/مدير عام شركة النفط موضحاً بان الاوضاع الحالية التي تمر بها بلادنا من حصار بري وبحري من قبل تحالف العدوان السعودي الاماراتي ، يستدعي من شركة

النفط ان تبذل جهوداً اكبر لخدمة المواطنين ، وان تلتزم الشركة بالشفافية في تعاملاتها سواءً تجاه المواطنين او بالنسبة للعقود والاتفاقات التي تبرمها ، كي يتم الاستفادة بشكل مباشر من الاسعار العالمية للمشتقات النفطية وبما يفضي الى توفير المشتقات النفطية للمواطن وبأرخص الاسعار ، مؤكداً ان انخفاض اسعار النفط تنعكس ايجابياً على كافة مجالات الحياة الاقتصادية .. كما اكد عدد من الاعضاء على ضرورة ضبط عمليات تهريب المشتقات النفطية ، وكذا ضبط السوق السوداء لبيع المشتقات النفطية في بعض المحطات بشكل رسمي .

بعد ذلك استمع المجلس الى الرسالة الموجهة من الأخ/ رئيس المجلس الى الأخ/ رئيس الوزراء بشان تلقى المجلس شكوى من أسر عدد من شهداء ومرابطي الجبهات من أهالي وساكني منطقة عصر بأمانة العاصمة بمن فيهم عضو مجلس النواب الأخ / محمد مشلي الرضي حول التعسفات التي يتعرضون لها من قبل مدير عام مكتب الأوقاف بالأمانة .. وذلك بإرسال الاطقم لمحاصرة بيوتهم واغلاق محلاتهم لإجبارهم على استئجارها في حين تبين ان الاطقم ليست تابعة للجهات الأمنية المختصة الامر الذي يعد مخالف للقانون ..وطالبت الرسالة سرعة التوجيه باتخاذ الإجراءات اللازمة ومنع الأعمال التعسفية المخالفة للنظام والقانون وتوقيف مدير مكتب الأوقاف وإحالته للتحقيق..

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء